

Distr.
GENERAL

S/1998/931
8 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٩٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي قرر فيه مجلس الأمن، في جملة أمور، أن يجري تقديرا للحالة العامة في أنغولا، وأن يتخذ إجراءات بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في أنغولا استنادا إلى تقرير وتوصيات أقوم بتقديمها في موعد لا يتجاوز ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويغطي هذا التقرير ما حدث من تطورات منذ تقريره الأخير المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/838).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بالعديد من التطورات التي هددت بشكل خطير مواصلة عملية السلام الأنغولية على النحو المتوخى في بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). وكان من بين أهم تلك التطورات السلبية توقف جميع الاتصالات التي تجريها الحكومة مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بقيادة السيد جوناثان سافيمبي، واعتراف الحكومة بزعامة لجنة تجديد يونيتا (انظر S/1998/838، الفقرة ١٠) باعتبارها المفاوض الشرعي الوحيد من أجل تنفيذ بروتوكول لوساكا. ورغم أن أعضاء يونيتا في الجمعية الوطنية وفي حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية قد انشقوا على السيد سافيمبي، فقد أصرت قيادة يونيتا في منطقة أندولو على أنها لا تزال الشريك الشرعي في عملية السلام، وأوجدت بذلك حالة من النزاع حول تمثيل يونيتا في اللجنة المشتركة وحالت دون اضطلاع تلك الهيئة الهامة بواجباتها على نحو فعال.

٣ - وواصل ممثلي الخاص، السيد عيسى ب. ي. ديالو، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة) الإبقاء على اتصالاته مع جميع المعنيين بالأمر في محاولة لتعزيز روح الحوار وتفاديا لحدوث انهيار تام لعملية السلام. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وأثناء اجتماعه مع الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، أكد على ضرورة أن تظل الأمم المتحدة على اتصال مع السيد سافيمبي وجماعته، لكي يشرح لهم المخاطر الشديدة التي تواجه عملية السلام، ولكي يتأكد في الوقت

نفسه من موقفهم وشواغلهم إزاء مستقبل بروتوكول لوساكا. وأكد السيد دياللو أيضا على أهمية ضمان سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وغيرهم من الموظفين الدوليين. وأبلغ الرئيس ممثلي الخاص أنه لا يرى جدوى من إجراء اتصالات في المستقبل مع السيد سافيمبي، وأن حكومته ستتولى مسؤوليتها وفقا لرغبات الشعب الأنغولي. وفي هذا السياق، أعرب الرئيس عن رغبته في أن تدعم البعثة الجهود المبذولة من جانب الحكومة ومن جانب دول المنطقة دون الإقليمية وأن تعمل مع لجنة التجديد من أجل الانتهاء من تنفيذ بروتوكول لوساكا.

٤ - ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٩٥ (١٩٩٨) وفي ضوء الحاجة الواضحة إلى الإبقاء على الاتصالات مع الذين يسيطرون على الحالة على الأرض، طلب ممثلي الخاص موعدا مع السيد سافيمبي في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ونقل هذا الطلب إلى مقر يونيتا في بايلوندو، مقرونة بطلب بتقديم ضمان خطي بأمن ممثلي الخاص وفريقه. وأخطرت الحكومة أيضا بالاجتماع المزمع مع السيد سافيمبي، وطلب منها أن تمد يد العون في هذا الصدد. ومع أن يونيتا ردت بصورة إيجابية على هذا الطلب، فقد رفض ممثل الحكومة تقديم أي ضمانات أمنية للسيد دياللو، بل إنه حذره من أن الحكومة ستوقف جميع اتصالاتها مع الممثل الخاص إذا قام بهذه الرحلة.

٥ - وفي ظل هذه الظروف، وردا على رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/847) من الرئيس دوس سانتوس، فقد بعثت إليه برسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر طالبا تعاون حكومته مع جميع الأطراف الأنغولية، السابقة واللاحقة، التي لا يزال تعاونها يحظى بأهمية حيوية من أجل إيجاد حل فعال للأزمة، وكررت التأكيد على ضرورة الإبقاء على الحوار. وناشدت أيضا جميع الأطراف المعنية نبذ الأعمال العسكرية والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض عملية لوساكا لمزيد من الخطر. وطلب ممثلي الخاص على الفور مقابلة مع الرئيس لإجراء مزيد من المشاورات، ولا يزال ينتظر هذه المقابلة. بيد أن نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جواو ميراندا، أكد لي، في اجتماع عقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن الرئيس دوس سانتوس سيرد على رسالتي وسوف يستقبل مبعوثي الخاص قريبا. وفي الوقت نفسه، واصل السيد دياللو الاجتماع في لواندا مع مختلف ممثلي المجتمع المدني الأنغولي، بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية والجماعات الدينية، لكي يقف على آرائهم ولحثهم على تقديم الدعم الفعال لعملية السلام والمصالحة الوطنية. ثم اجتمع مع زعماء لجنة تجديد يونيتا الذين نقلوا إليه تصميمهم على المساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

٦ - وقد نشطت لجنة التجديد في كثير من المقاطعات في البلد، وناشدت أعضاء يونيتا الانضمام إلى صفوفها وإلقاء أسلحتهم. وتقوم الحكومة أيضا بمساعدة اللجنة في إنشاء مكاتب بالمقاطعات وفي عقد

لقاءات سياسية، وقامت بدور فعال في نقل السيطرة على مقر يونيتا في لواندا إلى اللجنة. وينبغي ملاحظة أن قادة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في اجتماع القمة المعقود في موريشيوس في ١٤ أيلول/سبتمبر، أعربوا عن تأييدهم لجماعة يونيتا الجديدة، ووصفوا سلوك السيد سافيمبي بأنه سلوك "مجرم حرب". وتضمن بيان المؤتمر أيضا نداء إلى الأمم المتحدة، والدول المراقبة الثلاث، والمجتمع الدولي بالاعتراف بلجنة تجديد يونيتا. وفي اجتماع إقليمي آخر عقد في ليرفيل (غابون) في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعرب أيضا عدد من قادة بلدان وسط أفريقيا عن تأييدهم للجنة تجديد يونيتا.

٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، رفعت الحكومة الوقف الذي فرضته في ١ أيلول/سبتمبر على أربعة وزراء وسبعة نواب وزراء رشحتهم يونيتا لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. بيد أن الرئيس قام في اليوم نفسه بفصل أحد الوزراء وأحد نواب الوزراء التابعين ليونيتا. وردا على ذلك، أصدرت قيادة يونيتا في بابلوندو بلاغا وصفت فيه وقف أعضائها بأنه انتهاك صارخ لبروتوكول لوساكا، وذكرت أن أي محاولة لإعادة تعيينهم أو لتغيير عضوية حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لا ينبغي أن تتم بدون موافقة من يونيتا. وفي تطور ذي صلة بالموضوع، وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية أن تطلب إلى لجنة تجديد يونيتا تغيير ١٥ من بين ٧٠ من نواب يونيتا بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهو الموعد الذي تعتزم فيه الجمعية الوطنية أيضا النظر في إلغاء القانون، الذي اعتمد عملا ببروتوكول لوساكا، والذي يقضي بمنح مركز خاص للسيد سافيمبي بوصفه زعيم أكبر حزب معارض. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وقّع ٥٣ نائبا من نواب يونيتا إعلانا يطالبون فيه بتقديم إيضاح بشأن قرار اللجنة الدائمة، ويؤكدون من جديد أن جميع النواب السبعين الذين تولوا مهامهم في الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٧ يشكلون المجموعة البرلمانية ليونيتا تحت قيادة السيد شيفوكوفوكو. وفي بيان أدلى به السيد شيفوكوفوكو إلى الصحافة مؤخرا أعلن أنه رغم قيامه بقطع اتصالاته مع السيد سافيمبي، فإنه لا يعتزم الانضمام إلى لجنة تجديد يونيتا.

٨ - وفي الوقت نفسه، أصدر وزراء خارجية الدول المراقبة الثلاث في ٢٤ أيلول/سبتمبر بيانا (S/1998/916) في نيويورك شددوا فيه على أنه ليس من الممكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع القائم في أنغولا وأكدوا صحة بروتوكول لوساكا. وطلبوا إلى يونيتا أن تلتزم دون شرط بما عليها من التزامات، وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي أبذلها أنا وممثلي الخاص من أجل إعادة تنشيط عملية السلام من خلال إجراء مشاورات مع الحكومة ومع يونيتا. وقامت الدول المراقبة الثلاث أيضا بإعلان رسالتها المشتركة التي وجهتها إلى السيد سافيمبي في اليوم نفسه. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، بعث ممثلي الخاص برسالة إلى السيد سافيمبي يوصي فيها باتخاذ خطوات محددة للعودة بعملية السلام إلى طريقها.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

٩ - ما فتئت الحالة الأمنية في أنغولا تتدهور نتيجة لاستمرار الهجمات التي تقوم بها يونيتا على مواقع استراتيجية. وشنت الحكومة هجمات مضادة في أنحاء مختلفة من البلد، بما في ذلك ماكيلا دو زومبو

وبوري في مقاطعة ويجي، ولوريمو وميلاندو في مقاطعة لوندا نورت، وفي مواقع أخرى. ويبدو أن القوات المسلحة الأنغولية مصممة على الدفاع عن عواصم المقاطعات الرئيسية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى استعادة السيطرة على مناطق مناجم الألماس في مقاطعتي لوندا نورت ومالانج. وأدى لجوء القوات المسلحة الأنغولية إلى استعمال القوة الجوية، فيما يبدو، إلى المساهمة أيضا في زيادة حدة النزاع.

١٠ - وفي الشمال، قامت قوات يونيتا، بمساعدة يدعى أنها من عناصر مسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، باحتلال العديد من المواقع في النصف الأول من أيلول/سبتمبر. وفي مالانج، واصلت عناصر يونيتا السيطرة على عدة مناطق شمال وجنوب الطريق الرئيسي الأساسي في المقاطعة، وبذلك قطعت الطريق الرئيسية بين مالانج ولوزامبا وهي منطقة إنتاج الألماس في لوندا نورت. وفي أخطر الحوادث التي تعرض لها سكان مدنيون منذ الهجوم الذي وقع على مينا بولا (انظر S/1998/723، الفقرة ١٠)، قتل ما لا يقل عن ٨٩ شخصا عندما اقتحمت جماعة مسلحة مستوطنة تعدين الألماس في لوريمو (مقاطعة لوندا نورت) في ٣١ آب/أغسطس. وأوضح التحقيق الذي أجرته البعثة أن عمليات القتل وقعت أثناء احتلال قوات يونيتا للموقع. وكانت هناك أيضا تقارير عن نصب كمائن عديدة في مقاطعات هويلا، وبنغويلا، وهوامبو كما وقعت حوادث متعلقة بالألغام في مقاطعات بيبه وموكسيكو ولوندا سول.

١١ - ويعتقد أن تعزيز القوات المسلحة الأنغولية في بيبا فيستا/فيلا نوبا في مقاطعة موامبو، وفي كانغادالا في مقاطعة مالانج، وفي كويتو في مقاطعة بيبه يمثل تهديدا لمعاقل يونيتا في المرتفعات الوسطى. وهناك افتراض يسود على نطاق واسع بأن القوات المسلحة الأنغولية تعد للعدة لأعمال عسكرية رئيسية يحتمل القيام بها في مقاطعات ويجي ومالانج ولوندا نورت وهوامبو وبيبه.

١٢ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تعرضت قافلة تابعة للأمم المتحدة تضم مركبات للبعثة ولبرنامج الأغذية العالمي لكمين في منطقة تقع على بعد ٢٥ كيلومترا شمالي لوكالا في مقاطعة كوانزا نورت. وأسفر الكمين عن مقتل أحد المستخدمين المحليين لدى مقاول دولي تابع للبعثة، وأصيب ثلاثة آخرون. وأدى تدخل قوات الأمم المتحدة المرافقة والذي اتسم بالشجاعة وحسن التوقيت إلى منع المهاجمين، الذين كانوا يرتدون الزي الرسمي للقوات المسلحة الأنغولية، من القيام بعمليات النهب وقتل المزيد من الناس. وأوقفت مؤقتا القوافل البرية للبعثة، لكنها استأنفت سيرها على الطرق التي تقرر أنها آمنة نسبيا. ومع ذلك فقد استمرت عمليات الرصد والتحقيق التي يقوم بها مراقبو البعثة عن طريق الجو، رغم العراقيل والموقف غير المتعاون من جانب يونيتا وفي بعض الأحيان من جانب سلطات الحكومة. وقامت البعثة أيضا باتخاذ تدابير صارمة لتعزيز أمن مواقع أفرقتها ولضمان سلامة أفرادها. وبعض هذه المواقع، ولا سيما في معاقل يونيتا في أندولو وبایلوندو معرضة بوجه خاص لعمليات عسكرية محتملة. وأود مرة أخرى أن أذكر الأطراف بأنها تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية عن سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٣ - يواصل عنصر الشرطة المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الاضطلاع، قدر الإمكان، بمختلف المهام المبينة في تقارير السابقة إلى المجلس. ورصد مراقبو الشرطة المدنية أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية، وقاموا، بالتعاون مع عنصر حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وزيارة المعتقلين ومراكز الاحتجاز. وكانت أيضا أنشطة الشرطة المدنية عنصرا حاسما في رصد الترتيبات الأمنية لزعماء يونيتا، لا سيما في لواندا.

١٤ - ولا تزال الأعمال الحربية الواسعة النطاق تشكل عبئا ثقيلا على كاهل القانون العام وحالة النظام في البلد. ووفقا لتقارير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإنه لا يمكن وصف موقف بعض أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية إزاء الشرطة المدنية في المناطق التي كانت تسيطر عليها اليونيتا سابقا بأنه موقف محايد. وفي بعض الحالات، اعترف أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية بأنهم يحتجزون أشخاصا لمجرد كونهم تابعين لليونيتا. فضلا عن ذلك، لا تزال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تسعى إلى الحصول على تعاون الحكومة في تنفيذ برنامج لتدريب الشرطة الوطنية الأنغولية على الإجراءات والمعايير المقبولة دوليا والمتعلقة بعمل الشرطة.

١٥ - ونظرا لتدهور الحالة الأمنية، فقد توقف عمليا تنفيذ المهمة الكبيرة الخاصة بتجريد السكان المدنيين من السلاح. وعلاوة على ذلك، أفاد عدد متزايد من التقارير أن الحكومة تنتدب المدنيين للعمل في "ألوية الدفاع" المحلية التي لا تراقبها السلطات عن كثب. وقامت أيضا الشرطة المدنية بإجراء دوريات وزيارات منتظمة إلى نقاط التفتيش التي تديرها الشرطة المدنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية، وذلك بهدف الحيلولة دون إعاقة تنقل الأشخاص والبضائع بحرية. وزاد مؤخرا عدد نقاط التفتيش هذه زيادة كبيرة.

١٦ - وقد أدت التطورات السياسية الأخيرة أيضا إلى حالة من القلق فيما يتعلق بالأمن في أوساط أعضاء يونيتا الموجودين في لواندا الذين لا يزالون موالين للسيد سافيمبي (انظر أيضا الفقرة ١٨ أدناه). وواصلت الإدارة المختصة التابعة للشرطة المدنية الأنغولية توفير قدر من الحماية الأمنية مقبول عموما ولكنه غير منتظم لممثلي يونيتا في العاصمة. وأكد القائد العام للشرطة المدنية الأنغولية من جديد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أن الشرطة الأنغولية ستقوم بحماية أعضاء يونيتا ذوي الرتب العالية، بصرف النظر عن ولائهم السياسي. بيد أنه أطلقت النار على سيارة السيد تشيفوكوفوكو (انظر الفقرة ٧ أعلاه) أمام مقر إقامته في لواندا، وكان هذا الهجوم الذي وقع يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مدبرا فيما يبدو. ولم تصب زوجة السيد تشيفوكوفوكو وحارسه اللذين كانا آنذاك في السيارة. وأصدر ممثلو اللجنة الثلاثية وممثلي الخاص بيانا أدانوا فيه بقوة هذا العمل الإجرامي. ووفقا للتقارير، طلب قائد لجنة تجديد يونيتا إلى السلطات أن تسحب موظفي الأمن من مقر إقامة ممثلي يونيتا الذين لا يدعمون لجنة التجديد.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧ - لا يزال السكان المدنيون يرزحون تحت وطأة العمليات العسكرية التي يقوم بها الجانبان. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أشارت التقارير إلى عمليات قتل عشوائية وعمليات قتل تعسفية، وتعذيب، ومضايقة، وعمليات اختطاف، وتدمير للممتلكات، وتشريد قسري وتقييد لحرية الحركة خلال عمليات الهجوم التي استهدفت قرى بأكملها. بيد أن عدد الانتهاكات انخفض قليلا، فيما يبدو، في شهر أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أنه تعذر في بعض الحالات التعرف على المهاجمين، فإن هناك عددا كبيرا من الهجمات نفذتها عناصر من اليونيتا. ولقي المدنيون أيضا معاناة على أيدي بعض عناصر القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، بما في ذلك نهب المواد الغذائية. ويتواصل التشريد الجماعي لقرى بأكملها خضع سكانها أحيانا لمزيد من التعسفات وذلك نتيجة الهجمات التي تعرضوا لها أو نتيجة خوفهم من وقوع الهجمات. وفي مثل هذه الأوقات، تكتسي مبادئ القانون الإنساني أهمية خاصة إذ أنها تهدف إلى حماية أكثر المجموعات ضعفا - التي لا تشترك في العمليات العسكرية - من الهجمات المباشرة أو العشوائية أو إكراهها على الفرار.

١٨ - وفي ضوء التطورات السياسية، ساور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا القلق أيضا إزاء سلامة وأمن أعضاء يونيتا والمسؤولين الحزبيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الذين لم يعلنوا عن دعمهم للجنة تجديد يونيتا. ومؤخرا، توفي في ساوريما، أحد أعضاء اليونيتا كان محتجزا رهن المحاكمة، ويحتمل أن وفاته كانت بسبب انعدام الرعاية الطبية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على عدد من أعضاء اليونيتا قتلى، ويبدو أنهم ذهبوا ضحية هجوم انتقامي قامت به الشرطة الوطنية الأنغولية. وعلى الرغم من كل ذلك، توجد في كامل أنحاء البلد سلطات صاحبة الضمير تحاول أيضا تحسين جانب حقوق الإنسان.

١٩ - واتخذ المدعي العام في جمهورية أنغولا ووزارة العدل بعض المبادرات الهامة لتحسين الحالة. وفي المقاطعات، يواصل المسؤولون الحكوميون غالبا أداء عملهم، على الرغم من حالات النقص الحاد في الموارد. وتتعاون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تعاونًا وثيقًا مع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية في المبادرات الرامية إلى تعزيز إنفاذ القانون والنظم القضائية. وواصلت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة مساعدة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الكنائس والجمعيات المهنية في تنمية قدراتها على تعزيز حقوق الإنسان. وقدم أيضا موظفو حقوق الإنسان الدعم إلى مبادرات محلية جديدة بالشأن الهدف منها إنشاء شبكات للمروجين لحقوق الإنسان والمدافعين عنها، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل تعليمية وتدريبية وتقديم المشورة والمواد التقنية. وقامت فرقة مسرحية أنغولية بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بتأليف ١٢ مسرحية بشأن مختلف حقوق الإنسان، وقامت بعرضها في التلفزة الوطنية وفي المقاطعات، ونظمت أيضا دورات تدريبية.

٢٠ - ولا يزال احترام حقوق الإنسان يشكل عنصرا أساسيا في أوقات الأزمات السياسية. وسوف يكون من المهم أن تواصل شعبة حقوق الإنسان عملها كي يتسنى لبرامجها تحقيق تأثير دائم. وتعتبر الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل متممة لبعضها بعضا: معالجة انتهاكات حقوق الإنسان عند حدوثها وتشجيع

الوقاية والحماية من خلال مشاريع بناء المؤسسات. وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، من الضروري مواصلة تقديم المساعدة على جعل هيئات إنفاذ القانون الأنغولية أكثر احترافاً، وجعل النظام القضائي أكثر استجابة ونظام السجون أكثر إنسانية. ومن المهم أيضاً مواصلة تقديم التقارير بشأن حالة حقوق الإنسان كي يتسنى فهم المشاكل واقتراح الحلول لها.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٢١ - يتواصل تدهور الحالة الإنسانية في أنغولا نتيجة انعدام الأمن وانعدام الاستقرار فيها على نطاق واسع. ونظرا لاستمرار النزاع فترة طويلة، أكره مئات الآلاف من المدنيين على التشرّد كما أدى ذلك إلى حالة من انعدام القانون على نطاق واسع مما دفع بدوره بآلاف آخرين إلى ترك منازلهم. وأكد الآن مجتمع المنظمات الإنسانية وجود ما يزيد على ٢٢٠ ٠٠٠ شخص مشرد حديثاً منذ بداية عام ١٩٩٨. وبذلك بلغ مجموع عدد المشردين في الداخل من الأنغوليين مستوى مذهلاً، إذ يقدرّون بنحو ١,٣ مليون مشرد، أو ما يزيد على ١٠ في المائة من سكان أنغولا.

٢٢ - ولا يزال انعدام إمكانية الوصول إلى الفئات الضعيفة تعوق تقديرها ورصدها. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها عمال الإغاثة الإنسانية من أجل الوصول إلى هذه الفئات، فإن الوصول إليها يعوقه انعدام الأمن، ووقف دوريات الحراسة المرافقة التي توفرها وحدات المشاة التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا فضلاً عن الألغام الأرضية المزروعة حديثاً. وأصبح أيضاً من الصعب أكثر فأكثر الحصول على ترخيص من اليونيتا بزيارة المناطق التي تسيطر عليها. وفي حين يوجد في أنغولا كميات كافية من الأغذية، فإن انعدام إمكانية الوصول حالت دون توزيع الأغذية على أكثر الناس ضعفاً في العديد من المقاطعات. ومما زاد الطين بلة انعدام وجود خدمات اجتماعية وطنية أو محلية ملائمة وكذلك آلية الدعم الوطنية. وينعكس ذلك في الحقيقة المروعة التي مفادها أن نحو ٣٠ في المائة من الأطفال الأنغوليين لا يعيشون بعد بلوغ ٥ سنوات من العمر. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية القاسية بسبب الجفاف في مقاطعات الجنوب الذي أضر بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢٣ - ونظراً إلى هذه الصعوبات، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى نقل إمدادات الإغاثة جواً إلى السكان المعوزين في كل من ساوريما، ولوينا، وأندراي. وحولت تلك العمليات الموارد المحدودة بالفعل بعيداً عن الأنشطة الإنسانية الهامة الأخرى. ووفقاً للتقييمات الحديثة، يتوقع أن يتواصل تدهور الحالة الإنسانية ما لم يتم التوصل إلى تسوية للأزمة الحالية في وقت قريب. ولا تملك الحكومة الأنغولية القدرات الكافية على تلبية أولى الاحتياجات الأساسية الماسة للمدنيين وإنه ليساورني قلق بالغ إذ أنه قد يصبح من العسير معالجة الحالة الكئيبة التي تعيش فيها تلك المجموعات ما لم تتوافر لمنظمات الإغاثة سبل الوصول الآمن إلى الفئات الضعيفة من السكان.

٢٤ - وعلى الرغم من الظروف الصعبة السائدة حالياً في أنغولا، اتفقت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبادلي وقف تنفيذ برنامج إزالة الألغام في كامل أنحاء البلد مهما كانت التكاليف. بيد أنه نظراً لتدهور الحالة الأمنية العامة، فقد تم اتخاذ تدابير طارئة خاصة. ويجري حالياً بحث إمكانية نقل جميع ألوية إزالة الألغام مؤقتاً إلى مناطق أكثر أماناً. كما أن تدهور الدعم الإداري والإمدادي المقدم لألوية إزالة الألغام في المقاطعات أدى إلى وقف عملها جميعاً باستثناء لواءين وطنيين من بين سبعة ألوية أنشئت في وقت سابق. وتواجه المنظمات غير الحكومية الدولية قيوداً مماثلة، وقامت نتيجة لذلك بنقل موظفيها. ويتوقع أن يقوم فريق مكون من ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بزيارة إلى أنغولا لاستعراض البرنامج القطري في تشرين الثاني/نوفمبر.

سابعاً - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٥ - ما زال الاقتصاد الأنغولي يبدي علامات الكساد الشديد: فما برحت المتحصلات الأجنبية من النفط آخذة في الانخفاض، وخفضت اعتمادات الميزانية العامة، والدين المحلي العام أخذ في الارتفاع. والصعوبات الاقتصادية، التي تفاقت بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، تؤثر تأثيراً خطيراً على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، مثل أسعار المستهلكين، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والعجز المالي، من بين أمور أخرى. وكان القرار المتعلق بتنفيذ تخفيض أسبوعي في قيمة العملة المحلية بنسبة ٤,٥ في المائة يقصد به تضيق الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الموازية وأسعار الصرف في السوق الرسمية.

٢٦ - وأدى انخفاض أسعار النفط وتحويل الموارد من الاستثمار في القطاعات المنتجة إلى تلبية احتياجات الأمن الوطني، إلى زيادة تخفيض الانفاق المخطط على القطاع الاجتماعي. وقد يترتب على ذلك وقف العمل في بعض مشاريع إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية التي بدئ فيها في أوائل هذا العام. كما أخذت المشاكل الاجتماعية في التفاقم بصورة متزايدة مع تردي الحالة العسكرية في مناطق شاسعة من البلد. وفي أعقاب المناقشات التي جرت في واشنطن في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٨، اتفقت الحكومة وصندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج يستهدف زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المتوسط الأجل لتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ تنفيذاً فعالاً. وقد يستعاض عن البرنامج بمرفق للتكيف الهيكلي المعزز في سنة ١٩٩٩، إذا أدركت الحكومة وصندوق النقد الدولي أن الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الشفافية في حسابات النفط وبدء تنفيذ برنامج الخصخصة وتحرير عمليات التبادل التجاري قد أحرزت تقدماً ملموساً.

ثامناً - الجوانب المالية

٢٧ - كما بينت في تقريرتي السابق (S/1998/838)، وإلى حين تقديم توصيات أخرى بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٨/٥٢ جيم المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

مبلغاً أولياً إجماليه ٤٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل مبلغاً شهرياً إجماليه ١٠,٩ ملايين دولار، لمواصلة البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٨ - وإلى أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن ولاية البعثة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، فإنني أطلب موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات لمواصلة البعثة بمبلغ إجماليه ١٠,٩ ملايين دولار لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢٩ - وإذا أذن المجلس بتمديد البعثة على النحو المبين في الفقرة ٣٤ أدناه، فإنني أعزم أن أقدم الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لكي تنظر فيها الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والخمسين.

٣٠ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للفترة منذ بدء البعثة إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ما مقداره ١٣٧,٨ مليون دولار. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٨٠٢,٣ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣١ - ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الانهدام الظاهر لعملية السلام في أنغولا، وهو بلد بذلت فيه الأمم المتحدة جهوداً ضخمة من أجل السلام، ناهيك عن التضحيات القصوى التي قدمها حفظة السلام.

٣٢ - وقد اتفق المجتمع الدولي على أن يونيتا وزعامتها في بابلوندو تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأزمة الراهنة المستعرة في أنغولا. ولا يمكن إنقاذ عملية السلام إلا عن طريق التنفيذ غير المشروط لجميع العناصر الحاسمة في بروتوكول لوساكا، وبخاصة التجريد التام من السلاح وبسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد بكامله. ومن خلال اتخاذ هذه الخطوات التي لا يمكن الرجوع فيها، مصحوبة بتدابير فورية تتخذها يونيتا، بالتنسيق مع الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة بشأن كيفية الوصول بعملية السلام إلى خاتمته، يمكن تجنب المزيد من المعاناة البشرية والدمار في أنغولا.

٣٣ - وما زالت التسوية السياسية، المستندة إلى اتفاقات السلام (S/22609 المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١)، وبروتوكول لوساكا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي أفضل وسيلة مجدية لعودة الوضع السوي في أنغولا. ولهذا، فإنني أدعو الحكومة وخصوصاً يونيتا إلى الوفاء بمسؤولياتهما أمام شعبيهما والمجتمع الدولي وأن يتخذا خطوات حاسمة لتجنب نشوب حرب أخرى كاملة النطاق. ولبلوغ هذه الغاية، من الأهمية إبقاء باب الحوار مفتوحاً، وبخاصة مع أولئك الذين يمكنهم أن يسهموا اسهاماً ملموساً وحاسماً في عملية السلام. ووفقاً لذلك، فقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص لمواصلة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية، القديمة

والجديدة على السواء، سعياً إلى الإبقاء على فرصة تحقيق السلام. واستناداً إلى الولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٩٥ (١٩٩٨)، طلبت إلى السيد دياللو أن يقوم بزيارة السيد سافيمبي لكي ينقل إليه رسالة المجتمع الدولي القوية ولكي يتحقق من نواياه فيما يتعلق بالتعجيل إلى أقصى حد بتنفيذ بروتوكول لوساكا. ويينبغي أن تيسر الحكومة هذا الاتصال الذي سيساعد على تحقيق النوايا الحقيقية ليونيتا.

٣٤ - ونظراً للاعتبارات المبينة عاليه، وأخذاً في الاعتبار الحالة غير المستقرة في المنطقة، فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة قصيرة أخرى تصل إلى ستة أسابيع، لإعطاء ممثلي الخاص فرصة إضافية لإحياء عملية السلام المتوقفة. وفي غضون ذلك، تستدعي حالة انعدام الأمن السائدة أن تتخذ تدابير إضافية لحماية أفراد الأمم المتحدة وإعادة تشكيل وزع البعثة على الطبيعة إذا لزم الأمر.

٣٥ - والجدير بالإشارة أن مجلس الأمن، لدى إنشائه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بقراره ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كلف البعثة بمهمة مساعدة الأطراف الأنغولية على توطيد السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز بناء الثقة، وتهيئة بيئة مفضية إلى تحقيق الاستقرار على الأجل الطويل. وإذا ما حدث، بعد انتهاء فترة التمديد المقترح، أن استمر النمط الذي درجت عليه يونيتا من عدم الامتثال لهذه الالتزامات، وإذا ما ظل الحوار بين الطرفين متسماً بالمرأوخة، وتعذر على ممثلي الخاص مواصلة إجراء اتصالات مجدية، وإذا ما ظلت البعثة تلاقى العراقيين أمام أنشطتها الخاصة بالتحقق، قد لا يكون أمامي أي بديل أقترحه على مجلس الأمن سوى النظر في اتخاذ مسار العمل المبين أدناه.

٣٦ - وفي بداية شهر كانون الأول/ديسمبر، ستشرع الأمم المتحدة في إجراء تعديل فوري لوجودها في جميع أنحاء البلد، مع تركيز نشر وجودها في معظمه في ستة مقر إقليمية وحولها، فضلاً عن لواندا وقاعدة الدعم الإداري في لوبيتو. وستجرى عملية إعادة التشكيل بصورة تدريجية، بغية توفير حماية كاملة لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها، وستنجز بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٧ - وعلى الجانب الإنساني، يمكن أن تؤدي الآثار المشتركة لاستئناف الأعمال الحربية، وما يتبعها من انتشار الجوع وتزايد الفقر، إلى وقوع مأساة إنسانية بعيدة الأثر في أنغولا. ولهذا، يجب اتخاذ تدابير استثنائية عاجلة ليتسنى للعمليات الإنسانية أداء مهامها وفقاً للمبادئ المقبولة دولياً. وتعتبر تدابير كفالة الأمن مع جميع الأطراف المعنية وتوفير التمويل الإضافي بصورة عاجلة هما مطلبان أساسيان لتجنب زيادة تفاقم حالة الطوارئ الراهنة. وخلال الأسابيع القليلة المقبلة، أعتزم البدء في إجراء مشاورات بهدف تحديد طرائق زيادة تدفق المساعدة الإنسانية بما يتناسب مع الاحتياجات الهائلة على أرض الواقع. وإنني أناشد، مرة أخرى، معشر الدوائر المانحة الاستجابة بسخاء للأزمة الإنسانية المتزايدة في أنغولا.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
المقدمة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(١)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
١٠٥	٩٩	٣	--	٣	الاتحاد الروسي
١٥	--	--	١٥	--	الأرجنتين
٣٠	--	--	٢٧	٣	الأردن
١٤	--	--	١٤	--	اسبانيا
٣٧	--	٣	٣١	٣	أوروغواي
٦	--	١	٢	٣	أوكرانيا
٤	--	١(ب)	--	٣	باكستان
١٨	--	٢	١٢	٤	البرازيل
١١٢	٦١	٤	٤٣	٤	البرتغال
٢٣	--	--	٢٠	٣	بلغاريا
٢٥	--	١	٢١	٣	بنغلاديش
٤	--	--	--	٤	بولندا
٣	--	--	٣	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٤٢	١٣٨	٤	--	--	رومانيا
٣٣	--	٨	٢٢	٣	زامبيا
٢٩	--	٤	٢٢	٣	زمبابوي
٣	--	--	--	٣	سلوفاكيا
٤	--	--	--	٤	السنغال
٢٢	--	--	١٩	٣	السويد
٤	--	--	٤	--	غامبيا
٩	--	--	٦	٣	غانا
٦	--	--	٤	٢	غينيا - بيساو
٣	--	--	--	٣	فرنسا

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(أ)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
٢	--	--	--	٢	الكونغو
٩	--	--	٦	٣	كينيا
٢٤	--	--	٢١	٣	مالي
٣٠	--	--	٢٦	٤	ماليزيا
١٨	--	--	١٥	٣	مصر
١٤٠	١٣٨	٢	--	--	ناميبيا
٣	--	--	--	٣	النرويج
٢٤	--	--	٢٠	٤	نيجيريا
٣	--	--	--	٣	نيوزيلندا
١٦٢	١٣٨	٨	١١	٥	الهند
١١	--	--	٨	٣	هنغاريا
١٠٧٧	٥٧٤	٤١	٣٧٢	٩٠	المجموع

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) إحصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا
انتشار المراقبين، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

- - - - -